
الوحدة الخامسة
المقومات الاقتصادية للوحدة السياسية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٦١
تمهيد	١٦١
الأهداف	١٦٢
١. المقومات الزراعية	**١٦٣**
١,١ أهم الموارد الزراعية	**١٦٥**
٢,١ التجارة العالمية للموارد الزراعية	**١٦٧**
٢. دور المنتجات الزراعية في قوة الدولة	**١٦٧**
٣. المقومات المعدنية	**١٧٠**
٤. الأهمية السياسية للمعادن	**١٧٣**
٥. مصادر الطاقة المعدنية	**١٧٤**
٦. دور الصناعة في قوة الدولة	**١٧٨**
٧. أهمية التوزيع الجغرافي للصناعات	**١٨٠**
الخلاصة	**١٨٢**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**١٨٣**
إجابات التدريبات	**١٨٤**
مسرد المصطلحات	**١٨٦**
المراجع	**١٨٧**

مقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحباً بك في الوحدة السادسة من المقرر والتي تأتينا بعنوان " المقومات الاقتصادية للوحدة السياسية" وذلك بعد أن عرفت الكثير مما يندرج في الوحدات السابقة عن الجغرافيا السياسية ومناهجها ومكونات الدولة، وتبرز أهمية هذه الوحدة من أن الوحدة السياسية ترتكز أساساً على عدة مقومات أساسية تتعلق بحياتها وتطورها والحفاظ على واقعها ومكانتها بين الوحدات السياسية الأخرى، وتعتبر الجوانب الاقتصادية أهم تلك المقومات، والتي بدراستها تكون قد أدركت أسس الدولة وأهم ما يفسر تصرف كثير من دول العالم إزاء المسائل الدولية المختلفة.

تشمل دراستنا لهذه الوحدة عزيزي الدارس المقومات الزراعية ودورها في قوة الدولة ثم المقومات المعدنية وأهميتها السياسية وموارد الطاقة ثم الصناعة ودورها في الدولة وتوزيعها الجغرافي، سندرس كل ذلك مع الإطلاع على بعض الجداول الإحصائية ثم التدريبات والأنشطة وأسئلة التقويم الذاتي التى نرجو منك الاهتمام بإجابتها لكونها مفيدة لك في الاستيعاب، كما نرجو أن لا تبخل بأية ملاحظة تراها ضرورية في تطوير المقرر مستقبلاً.

أهداف الوحدة



بعد دراستك لهذه الوحدة عزيزي الدارس يرجى منك أن تكون قادراً على أن:

١. **تعدد** المقومات الزراعية للوحدة السياسية.

٢. **تحدد** جوانب تأثير المنتجات الزراعية في قوة الدولة.

٣. **تقيم** دور المعادن في حياة الدولة.

٤. **توضح** دور الصناعة وأهمية توزيعها الجغرافي في الدولة.

١. المقومات الزراعية

عزيزي الدارس،

ما هي أهم مكونات الدولة الاقتصادية في نظرك؟ وما هي المكانة التي يمكن أن تحتلها بين المقومات الأخرى؟

اقرأ معي التالي.

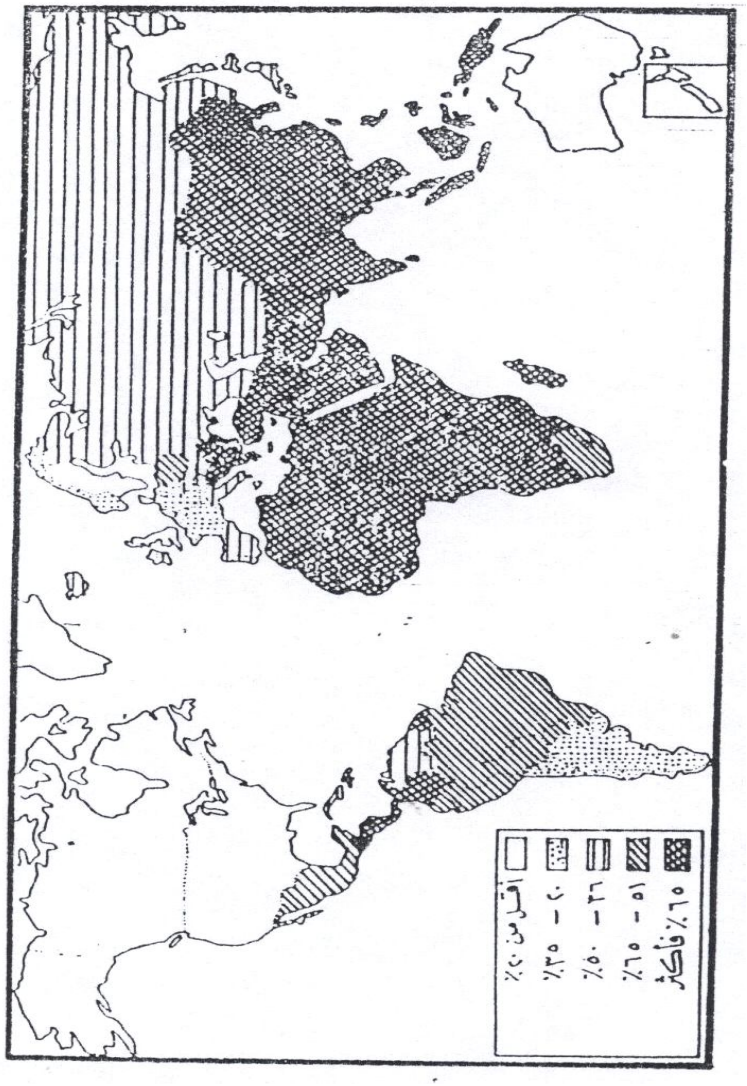
تعتبر المقومات الزراعية من أكثر المقومات الاقتصادية أهمية بالنسبة للوحدة السياسية عند تحديد قوة الدولة. بحكم أنها **مصدر الموارد الغذائية** (الأمن الغذائي) **ومورداً للخامات الزراعية** ذات الصلة بالصناعة، بما يحقق لها درجة الاكتفاء الذاتي التي تنشدها. وللموارد الزراعية إسهامات مقدرة بين الموارد الاقتصادية الأخرى، متمثلة **في توفيرها لنسبة عالية من فرص العمل** بقطاعات واسعة من السكان، **وإنتاجها للمواد الغذائية التي تحقق الأمن الغذائي**، وبمساهمتها المقدرة في **الدخل القومي، وبتغذيتها للتجارة الخارجية** بالمواد الزراعية الخام والمواد المصنعة وشبه المصنعة. ويكفي أن نشير إلى أن الموارد الزراعية تستوعب نحو ثلثي سكان العالم. والجدول التالي يوضح أهم الإحصاءات:

جدول (6-1)

نسب العاملين بالزراعة

الدولة	النسبة	توضيح
دول الشرق الأوسط	٦٥%	من سكان العالم الزراعيين
أفريقيا جنوب الصحراء	١٠%	من سكان العالم الزراعيين
روسيا	٥٠%	من سكان الدولة
الولايات المتحدة	٤٠%	من سكان الدولة

إن حجم العمال الزراعيين داخل الوحدة السياسية ليس دليلاً قاطعاً على القوة الاقتصادية وبالتالي قوة الدولة، وذلك لأن للإنتاج ضوابطه الأخرى، **كالمستوى العلمي والتقني والحضاري للسكان**، بالإضافة إلى **القدرة المادية والتوجهات السياسية والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية**، وليس أدل على ذلك من تزايد نمو الإنتاج الزراعي في قارة أوروبا والأمريكيتين وبعض دول آسيا، رغم التناقص النسبي في عدد السكان الزراعيين هناك.انظر الشكل (٦-١)



شكل (٦-١)
نسبة العاملين في الزراعة من القوى العاملة في العالم

١,١ أهم الموارد الزراعية

الموارد الزراعيةعزيزي الدارس، تسهم بنحو ٦٥% من الدخل القومي في كل من أفريقيا وآسيا، مقارنة بمساهمتها في كل من أوروبا الغربية (١٥%) والولايات المتحدة الأمريكية (١٠%) [٢٩]وتعتبر الموارد الزراعية المصدر الرئيسي للمواد الغذائية، فقد تنامت وتيرة إنتاجية المواد الغذائية داخل الوحدات السياسية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ومقوماتها الجغرافية ومستوياتها العلمية والتقنية. غير أن هذا التباين في المستويات المختلفة قد أحدث تبايناً مكانياً في إنتاج الغذاء من حيث النوع والكم والجودة. وتشير الإحصاءات إلى أن الإنتاج العالمي من الغذاء قد بلغ نحو ألفي مليون طن متري عام ١٩٩٦م، في مقابل نحو ١٢٥٠ مليون طن متري في عام ١٩٧٥، وانظر معي عزيزي الدارس، الجدول رقم (٦-٢) التالي لتتبين مكانة بعض المحصولات في الموارد الزراعية:

جدول (٦-٢) نسب بعض المحصولات إلى الموارد الغذائية

المحصول	نسبته ضمت الموارد الغذائية
القمح	%٣٢
الأرز	%٢٨
الشعير	%١٠
الذرة	%٢٧

وساهمت منتجات الحيوان من الألبان بنحو مليون طن، واللحوم بنحو ١٥٠ مليون طن، والأسماك بنحو ١٠٠ مليون طن.

نشاط



في نقاش مع مجموعتك تناول المحصولات الواردة في الجدول (٢) أعلاه ووضعها النسبي في الإنتاج الزراعي في بلدك.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ١٥% فقط من إجمالي مساحة اليابسة، وأن هذه المساحة تتوزع بين دول العالم توزيعاً غير متساوٍ، إذ أن معظمها يتركز داخل النطاقان ذات المناخ المعتدل والمداري شمالاً وجنوباً، كما تتباين المساحات الزراعية داخل الوحدات السياسية نفسها، نتيجة للتباين في حجم المساحات الصالحة للزراعة بداخلها، أو التباين في حجم الطلب على الأراضي الزراعية كماً ونوعاً، غير أن الأهمية الاقتصادية للزراعة بالنسبة للدول لا تتوقف **على حجم المساحات الصالحة للزراعة أو المساحات المزروعة فحسب، وإنما أيضاً على الخصائص الطبوغرافية والفيزيوغرافية** للأراضي، فضلاً عن **التقدم الاقتصادي والتقني والحضاري والانفتاح الخارجي للدولة.**

من حيث التنوع المحصولي فإن الحبوب تسيطر على أكثر من ثلثي المساحة المزروعة في العالم. وبقية المحصولات كما يبدو في الجدول رقم (٣) التالي:

جدول (٣) نسب المساحات المزروعة ببعض المحصولات

المحصول	نسبة مساحة زراعته
المحاصيل الزيتية (الفول السوداني والصويا والسمسم وجوز الهند والخروع)	%١٥
الألياف (القطن والكتان والجوت والقصب)	%٥
الدرنيات	%٤,٥
الخضروات	%٣,٥
السكريات	%١,٥
المنبهات	%١

أما بالنسبة للقيمة الغذائية فإن النشويات (الأرز والقمح والذرة والبطاطا) تتصدر قائمة المحاصيل الزراعية من حيث السعرات الحرارية المتولدة منها. [٣١].

٢,١ التجارة العالمية

بالنسبة للتجارة العالمية عزيزي الدارس، فإن الموارد الزراعية تسهم فيها بنحو إجمالي قيمتها، وتتصدر المجموعة النباتية قائمتها بنحو ٦٥%. وتتصدر الحبوب قائمة الصادرات، مما جعلها تتصدر قائمة السلع الاستراتيجية الضرورية لحياة الدول، وبالتالي تعتبر مظهراً من مظاهر قوتها أو ضعفها. وأصبح توفر موارد الغذاء محلياً في الدولة يعد عنصراً هاماً بين عناصر السيادة القومية، ولهذا تحرص الدول لتوفير قدر كافي من الغذاء (المخزون الاستراتيجي) لاستخدامه في أوقات الندرة والطوارئ والحصار الاقتصادي. وكذلك تحرص أحياناً إلى ترشيد استهلاك المواد الغذائية عن طريق البطاقات التموينية، **ولا توجد دولة في العالم تتمتع بالاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية**، وذلك لأسباب جغرافية وتقنية ومادية، غير أنها تتفاوت كثيراً من حيث قربها أو بعدها من درجة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية. فبينما نجد بعض الدول، مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، قد اقتربت من تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم المواد الغذائية، نجد دولاً أخرى لا زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد مواد الغذاء من الخارج، كالمملكة المتحدة وبلجيكا وسويسرا وألمانيا والسويد وغيرها، مما يشكل ظاهرة سلبية، وعنصراً من عناصر ضعفها.

٢. دور المنتجات الزراعية في قوة الدولة

مما لا شك فيه عزيزي الدارس أن توفير متطلبات الحياة الأساسية لسكان أي وحدة سياسية يعتبر من الأهداف العليا في سياساتها الداخلية والخارجية، بحكم أن هذا المطلب يرتبط بمتطلبات الأمن والاستقرار والنمو والتطور إلى الأحسن. لهذا كان **الأمن الغذائي في المرتبة الأولى في استراتيجيات الدول** الخاصة بالاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة. وأصبحت الأراضي الصالحة للزراعة ينظر إليها كأحد عوامل القوة

الرئيسة عند تقدير القوة الوطنية والقومية، شريطة توفير القدرات البشرية والمادية والتقنية، وذلك بحكم **مساهمتها المؤثرة في الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل الدخل القومي والتجارة الخارجية كما أسلفنا.**

ويمكننا تصنيف وتقسيم الدول من حيث إنتاجها للغذاء إلى ثلاث مجموعات:

١. دول مكتفية ذاتياً وليس لها نصيب يذكر في تجارة الغذاء في العالم.
٢. دول لديها فائض في إنتاجها الزراعي عن حاجة سكانها.
٣. دول تتصف بنقص في إنتاجها الزراعي وعجز مواردها الاستهلاكية، وهي الأكثرية خاصة في العالم الثالث.

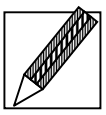
وطبيعي أن نعرف أن دول المجوعتين الثانية والثالثة هي التي تتأثر بالتجارة العالمية في المواد الغذائية، وبالتالي تتأثر بشكل أو آخر في حالة تعرض السلام العالمي للتأزم بسبب صعوبات متصلة بتصدير واستيراد المواد الغذائية، لهذا أصبح انتماء الدول لأيٍ من الفئات الثلاثة مقياساً لمكونات قوتها. عليه يصبح الانتماء إلى الفئات المميزة، حسب هذا المقياس، من أهم أولويات الدول، خاصة بالنسبة لتلك التي تمتلك مقومات زراعية كامنة، من حيث **توفر الأراضي الصالحة للزراعة، والمناخ المناسب، ونوع التربة والقدرات البشرية والتقنية.** وكل ذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وتعدد مصادر الدخل القومي، والاستقلال الاقتصادي والسياسي. ولعله من المفارقات أن نجد معظم الدول المتقدمة مستوردة للمواد الغذائية، وذلك بسبب ضعف المقومات الزراعية فيها، ومثال ذلك كل **من بريطانيا وألمانيا واليابان وإيطاليا**. وفي ذات الوقت بسبب ارتباط توفير المواد الغذائية بالصحة العامة للسكان وقابليتهم الإنتاجية، وبالأمن الوطني والمكانة الجيوسياسية للدولة.

ولعل من المفيد عزيزي الدارس، **أن نشير هنا إلى أن الدول التي تعاني من نقص في إنتاج المواد الغذائية تتصف بضعف في أمنها القومي (الاقتصادي والسياسي)**، لأن ذلك يعرضها للخطر في حالة الأزمات، كما حدث للجزر البريطانية

أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما عمدت الغواصات الألمانية إلى إغراق السفن الناقلة للمواد الغذائية، وكما حدث أثناء الحرب العالمية الثانيـــة، عنـــدما تـــصدت الطـــائرات البريطانية للغواصات الألمانية لتحييد دورها في إغراق السفن التي تحمل المواد الغذائية إليها، وكذلك كما حدث في عام ١٩٧٩م عندما نجحت الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي فرض حظر خاص على صفقات القمح للاتحاد السوفيتي

سابقاً إثر احتلاله لأفغانستان. أما في الوقت الحاضر فيكفـــي أن نـــشير إلـــى حصار الولايات المتحدة لكل من العراق وليبيا طوال عقد التسعينات، مما كان لـــه أبلـــغ الأثر في أمنهما القومي.

تدريب (١)



١. عدد أهم إسهامات الزراعة في اقتصاد الدولة.
٢. " لا توجد دولة في العالم تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الغذاء" وضح المقصود بذلك وعلل.
٣. دولة تمتلك مقومات زراعية طبيعية هائلة، هل تعتبر دولة قوية؟ ولماذا؟

تجدر الإشارة إلى أن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في جميع الموارد عند دولـــة معينة يعتبر غاية الصعوبة مهما بلغت أهميـــة وفـــرة المـــوارد الطبيعيـــة فـــي البنـــاء الاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية لا زالت تعاني من عدم القدرة للوصـــول إلـــى الاكتفاء الذاتي من العديد من الموارد الاقتصادية، برغم وفرة مواردها المتنوعـــة، ممـــا حدا بها وبغيرها من الدول المتقدمة الأخرى أن تضع الاستراتيجيات التي تحقق لها هـــذا الهدف، وبدأ التوجه منذ الستينات نحو إنشاء المناطق الاقتصادية في العالم، إي التعامـــل مع منطقة تضم مجموعة دول بموارد مختلفة، بهدف التكامل الاقتصادي، الأمـــر الـــذي أفرز ما يسمى بالتكتلات الاقتصادية الدولية التي أصبحت السمة البـــارزة منـــذ الربـــع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن. وحل الاقتصاد الحر محل النظـــام الاقتـــصادي

الموجه، وتبوأت الصناعات الالكترونية مرتبة متقدمة بعد دخول العالم مرحلة مـــا بعـــد القوة الصناعية.

أسئلة تقويم ذاتي

- ما هي الجوانب التي تسهم بها الزراعة في الاقتصاد الوطني؟
- هل يكفي امتلاك حجم أكبر من السكان الزراعيين لقوة الدولة؟
- عدد أهم نسب إنتاج المحصولات الغذائية في الموارد الزراعية
- لماذا لا توجد دولة مكتفية ذاتياً من حيث الغذاء؟
- ما هي نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في يابسة الأرض؟
- ما هي مرتبة الأمن الغذائي في استراتيجيات الدول؟
- صنف الدول من حيث إنتاجها للغذاء.
- لماذا تستورد بعض الدول المتقدمة الغذاء من خارجها؟
- هل هناك علاقة بين الموارد الغذائية والأمن القومي للدولة؟

٣. المقومات المعدنية

عزيزي الدارس، أدركت الآن أهم مقومات حياة الدولة المتمثلة في الموارد الزراعية التى تعتمد عليها أحوال الأمن الغذائي، وننتقل بك إلى مقوم آخر هو من أهم أعمدة الاقتصاد، ألا وهو وضع المعادن في الدولة، حيث تتباين المصادر المعدنية عن المواد الغذائية في أمرين هما في الإطار التالي:

١. المصادر الغذائية تعتبر موارد متجددة وقابلة للتزايد باستمرار، إذا تحسنت ظروف الإنتاج، بينما تعتبر المصادر المعدنية موارد قابلة للنفاد بسبب زيادة حجم الإنتاج على الاحتياطي منها، مما يضعف دورها كعامل من عوامل قوة الدولة.

٢. المصادر الغذائية قابلة للتلف ولا يمكن تخزينها لفترات طويلة إلا بتقنية عالية وبتكلفة مادية كبيرة، أما المصادر المعدنية فإنها قابلة للتخزين لفترات طويلة دون أن يصيبها التلف، مما يجعلها أكثر أهمية مقارنة بالمواد الغذائية في تحديد القوة السياسية والاقتصادية.

وبصفة عامة يمكن القول بأن كافة أو معظم دول العالم تستطيع أن تنتج كل أو بعض احتياجاتها من المصادر الغذائية، وإن بعضها ينتج فائضاً منها، على غير ما هو الحال بالنسبة للثروة المعدنية، أو أنها تتواجد بصورة أقل انتظاماً بين الدول، وأنها موزعة جغرافياً بصورة غير متساوية. وعليه تقسم الدول إلى ثلاث فئات من حيث تواجد المصادر المعدنية هاهي:

١.أقاليم تتوفر فيها هذه المصادر بكثرة كماً ونوعاً.

٢.أقاليم تكفي نفسها من بعض المصادر المعدنية بينما تفتقر إلى البعض الآخر.

٣.أقاليم تفتقر كلياً للمصادر المعدنية المؤثرة في قوتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

ومن حيث نوعية المصادر نجدها أيضاً متباينة من دولة لأخرى. فبينما نجد أن خامات الحديد والسيلكا منتشرة داخل معظم دول العالم، نجد أن معادن مثل الذهب والنفط واليورانيوم والقصدير والمنغنيز تتواجد داخل مجموعة صغيرة من الدول، الأمر الذي ساهم في بلورة تبادل تجاري عالمي واسع.

إن الصفة غير المتجددة للمصادر المعدنية جعلتها قابلة للنفاد وبالتالي محدودة الكمية، مما استدعى ترشيد انتاجها واستهلاكها والحفاظ على الاحتياطي منها بشكل عقلاني، وابتكار الطرق والتقنيات لإعادة استخدامها مرات عديدة.و على الرغم من هذه المحددات إلا أن المصادر المعدنية (الفلزية واللافلزية) لا زالت تعتبر من العوامل المؤثرة في **قوة اقتصاديات الدول،** وفي **مسيرتها الصناعية** التي تلعب دوراً هاماً في **مسيرتها التنموية،** خاصة تلك المصادر التي تستخدم في صناعة العديد من المصنفات الأساسية الاستراتيجية، مثل الحديد الذي تعتمد عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة، وكالبوكسايت الذي يستخدم كخام الألمنيوم، وله مكانة في إنتاج بعض المواد الاستهلاكية، وكذلك النيكل والمنغنيز والقصدير والنحاس وغيرها من المعادن التي تدخل في صناعة المواد الصناعية والاستهلاكية والعسكرية، بالإضافة إلى المعادن ذات القيمة الاقتصادية المالية العالية، كالذهب والفضة والماس، التي تستخدم في مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي، مما يضفي على الدول التي تملكها هيبة وقوة اقتصادية.

نشاط



في نقاش مع زملائك تناول أهم المعادن الواردة في الفقرة أعلاه من حيث وضعها التعديني ومكانتها في الاقتصاد القومي لبلادك.

٤. الأهمية السياسية للمعادن

ما الذي يمكن أن تلعبه المعادن من دور سياسي، عزيزي الدارس؟

– اقرأ معي التالي:

من وجهة نظر الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا يمكننا تقسيم الثروة المعدنية إلى ثلاثة أصناف: **معادن استراتيجية ومعادن أساسية ومعادن ضرورية**. وذلك حسب أهميتها لمسيرة الدولة وحسب مساهمتها في قوتها ومكانتها الاقتصادية والجيوستراتيجية وهي كما في التفصيل التالي:

- المصادر المعدنية الاستراتيجية:

تقصد بها مصادر المعادن التي لا غنى للدولة عنها بحكم أنها نـــادرة الوجـــود، وذات أهمية جوهرية في الصناعات الالكترونية وصناعة الطيران وغيرها من المعـــادن التي تعتبر أساساً ضرورية للعديد من الصناعات.

- المصادر المعدنية الضرورية:
- تشتمل هذه القائمة على الحديد والنحـــاس والرصـــاص والمغنـــسيوم والفوسفات والبوتاس واليورانيوم والزنك. ويتـــصدر الحديـــد هـــذه القائمة من حيث الأهمية، إذ يتمركز ثلثا انتاجه في أربع دول هي:

روسيا: ٢٧%
البرازيل١٧: %
استراليا : ١١%
الصين: ١١%

ويلي الحديد النحاس الذي يتواجد بكثرة داخل روسيا وشيلي وزامبيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي تستأثر وحدها بحوالي ٤٥% من الإنتاج العالمي منه.

- المصادر المعدنية النادرة والأساسية:

هي المعادن التي لا غنى عنها في الدفاع عن الدولة، إلا أن الحصول عليها يعد أقل خطورة من المعادن الاستراتيجية.

وتشتمل قائمتها على العديد من المعادن مثل الألمنيوم، الذي تحتكر أربع دول ٦٠% من إنتاجه العالمي وهي:

استراليا ٣٣%	غينيا ١٥%
جامايكا ١١%	روسيا ٦%

٥. مصادر الطاقة المعدنية

المقصود بمصادر الطاقة المعدنية عزيزي الدارس، **النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري بأنواعه واليورانيوم.** وعلى الرغم من انتشارها الواسع في العالم إلا أنها تتمركز بصورة أساسية في بعض الدول دون غيرها.

ويكفي أن نشير إلى أن ٦ دول في العالم تتصدر إنتاج العالم من الفحم الحجري بحوالي ٨٢%، وأن ٥ دول تنتج حوالي ٧٦% من الإنتاج العالمي للنفط سنوياً[٣٢] مما يشكل خطورة كبيرة (سياسياً وعسكرياً واقتصادياً) بالنسبة للدول التي تفتقر إلى هذا النوع من مصادر الطاقة. وذلك لأن بعضها لجأ للبحث عن بدائل تحتاج إلى تقنية وقدره مادية مثل إنتاج الطاقة الذرية والنووية أو الشمسية أو المساقط المائية.

نشاط



ما هي الآثار الاجتماعية والبيئية الواضحة لاستخدام الغاز الطبيعي في مجتمعك؟

وضح ذلك في نقاش مع زملائك.

مما لا شك فيه أن النفط مصدر عضوي استراتيجي هام بالنسبة للصناعة والاقتصاد العالميين، أو بالنسبة للنواحي الاجتماعية والسياسية والعسكرية وللوحدات السياسية. ويعتبر في أحيان كثيرة عصب حياة الدول ومجال تطورها واستغلالها وقوتها. كما أن أهميته باتت تزداد يوماً بعد يوم نسبة لتعدد وتزايد استخداماته في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المختلفة، وعليه فإن انعدامه أو محدوديته تشكل خطورة لاستقلال الدولة ونموها وتطورها، وليس أدل على ذلك من أزمة الطاقة العالمية في السبعينات، والتي تأثرت بها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأوضحت جلياً مدى خطورة وأهمية النفط الاستراتيجية في مسيرة التنمية الحاضرة والمستقبلية في العالم، مما استدعى تدخل السياسة لتحديد طرق السيطرة على تلك المادة، بما يحقق مصالح الدول المستهلكة والمفتقرة إليها، خاصة الدول الكبرى ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتطور مما جعله سلاحاً ذو حدين بالنسبة للدول المنتجة والدول المستهلكة، والجدول رقم(٤) يوضح الاحتياطي النفطي في العالم لعام ١٩٩٧م.

جدول رقم(٦-٤)

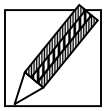
الاحتياطي النفطي في دول العالم ١٩٩٧م

الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)	العمر المتوقع / سنة
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩,٨	٧,٥
الصين	٢٤	٢١
كندا	٦,٨	١٠
المكسيك	٤	٤٩
فنزويلا	٧١,٧	٩٥
بريطانيا	٤,٢	٥
النرويج	١١	٢٠
نيجريا	١٦,٨	٢٦
إندونيسيا	٥	١٨
ماليزيا	٢,٩	١٤
الهند	٧,٥	٣٠
إيران	٩٢,٨	٨٦
مجموع العالم	١١٦٩	٦٠
الوطن العربي	٥ ،٦١٦	١٤٠

هذا ويقف النفط في مقدمة مواد الطاقة الخام، إذ بلغ الإنتاج العالمي منه في عام ١٩٩٦ نحو ٦٩ مليون برميل، أسهمت دول الأقطار المصدرة للنفط (الأوبيك) بما يقرب من ٣٦,٢%، أما الوطن العربي فقد بلغ إنتاجه ما يقرب ٤٦% من إجمالي الإنتاج العالمي لذاك العام. كما أن دول الأوبيك تهيمن على ما يقرب من ٨٠% من إجمالي الاحتياطي العالمي (نحو ٦٥٠ مليار برميل) في نهاية نفس العام. وتقف المملكة العربية السعودية بالمقدمة بامتلاكها نحو ٢٥٠ مليار برميل نفط كاحتياطي في

عام ١٩٩٦ يليها العراق (١٠٠ مليار برميل) والإمارات العربية المتحدة (٩٨ مليا برميل) والكويت (٩٧ مليار برميل) وتعد المملكة العربية السعودية ودول رابطة الدول المستقلة وإيران والعراق والمكسيك والمملكة المتحدة البريطانية ونيجريا وفنزويلا والنرويج والجزائر أهم المصدرين الرئيسيين للنفط في العالم[٣٥]. أما أهم المستوردين فهم تباعاً: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهولندا وأسبانيا وبريطانيا والبرازيل وبلجيكا.

تدريب (٢)



وصل بخط بين العبارة في القائمة (أ) والإجابة المناسبة فيما يلي:

الرقم	القائمة(أ)	الإجابة المناسبة
١	المواد الغذائية بصفة عامة	احتياطي ٦٥٠ مليار برميل
٢	معدن النفط	٨٢%من الفحم الحجري
٣	البوكسايت	غير قابلة للتجدد
٤	معدن الألمنيوم	احتياطي ١٦٠٨مليار برميل
٥	أزمة الطاقة العالمية	عصب حياة الدول
٦	المعادن من حيث النوعية	كانت في السبعينات
٧	نيجيريا	خام للألمنيوم
٨	كل المواد المعدنية	معدن أساسي
٩	ست دول في العالم	يختلف وجودها من بلد الآخر
١٠	الأوبيك	يمكن أن تتجدد

إن أهمية بعض المصادر الأولية الاستراتيجية قد أدت إلى حروب وصراعات إقليمية ودولية. فأهمية البترول الاستراتيجية هي التي دفعت الألمان لاحتلال حقول النفط في منطقة القفقاس في روسيا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وهي التي دفعت

اليابان لاحتلال جزر الهند الشرقية، التابعة لهولندا آنذاك، أثناء الحرب العالمية الثانيـــة، كما أن تواجد الاحتياط العالمي من البترول في منطقة الخليج العربي يعتبر مـــن أقـــوى الدوافع لحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠م)، وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت (١٩٩١م)، وحرب الخليج الثالثة التي احتلت فيها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية وحلفاؤها دولة العراق (٢٠٠٣م).

٦. دور الصناعة في قوة الدولة

الموارد الطبيعية سالفة الذكر عزيزي الدارس لا تشكل أهمية بالنسبة لقوة الدولة إلا إذا استخدمت كركيزة للبنية الصناعية. **والصناعة لا تقـــوم ولا تزدهـــر إلا بتـــوفر المواد المعدنية وموارد الطاقة كماً ونوعاً.** كما أن الصناعة أو القدرة على إنتاج مـــواد مصنعة متعددة، إنتاجية أو استهلاكية، تعتبر من العوامل الهامة والمـــؤثرة فـــي القـــوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتضفي على الدولة أهمية جيوستراتيجية كبيـــرة، لأن الصناعة من أهم الركائز الأساسية لقوة أي مجتمع أو دولة في العالم، وبرهانـــاً مؤكـــداً لتطور الدولة وخروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتقدمة القوية، مما جعل القوة السياسية مرتبطة تماماً بالقوة الصناعية.

الصناعة في الدولة تضفي عليها مزايا عديدة أهمها توفير فرص العمل، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني، وتحريك المـــوارد الاقتـــصادية الكامنـــة، وتحقيق مستوىً معيشياً عالياً وقدرة شرائية قوية، مما يساعد على التوســـع فـــي التجارة الخارجية، كمظهر من مظاهر قوة الدولة وهيبتها السياسية والاقتصادية. وفوق كل ذلك تساعد على بناء ترسانتها العسكرية وتوفير العتاد لقوتها المسلحة، بما يخدم سيادتها وأمنها الوطني، الأمر الذي جعل دول العـــالم النـــامي تحـــاول باستمرار اللحاق بركب الدول الصناعية، والـــتخلص مـــن التخلـــف والتبعيـــة الاقتصادية والسياسية.

غير أن الدول غير متساوية في امتلاكها للقدرات الصناعية، بحكم التباين في امتلاكها للمواد الخام، المعدنية وموارد الطاقة، والتباين في المستوى الاقتصادي والذي وصلت إليه كل منها، والتباين في قدرتها البشرية والمادية والتقنية، وفوق كل ذلك التباين في الأنظمة الاقتصادية المتبعة في كل دولة، وارتباطاتها الخارجية.

كما أن الصناعات ليست متساوية في أهميتها بالنسبة لقوة الدولة إذ أن بعضها ذو أثر كبير كالصناعات الاستراتيجية أو ما يسمى بالصناعات الخطيرة في الدولة (التعدين، المعدات العسكرية، الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية وبعض الصناعات الاستهلاكية).

نشاط



ما هي أهم المزايا التي أكسبها المستوى الصناعي في بلدك لمجتمعك؟
ناقش ذلك مع زملائك

لقد ظلت المنشآت الصناعية لفترة طويلة مقياساً للتطور الاقتصادي، فقد اتجهت الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق أثناء فترة الحرب الباردة على إتباع الاقتصاد الموجه في مقابل الاقتصاد الرأسمالي في الدول الغربية الذي اتبع سياسة احتكار السلع الضرورية بتحويله امتيازات وحقوق التعدين إلى ملكية الدول القوية على حساب الدول المستضعفة. وليس أدل على ذلك من تحويل امتيازات وحقوق التعدين إلى ملكية الدولة الفرنسية وتأميم صناعة الفحم في بريطانيا وفرض رقابة الدولة على صناعة الصلب في الولايات المتحدة.

٧. أهمية التوزيع الجغرافي للصناعات

عزيزي الدارس،

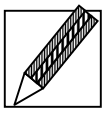
ما الذي تستنتجه من التوزيع الجغرافي للصناعات، وما هي الأسباب التي قد تدعو للتقارب أو التباعد للصناعات؟

- اقرأ معي التالي:

إن أهمية القدرة الصناعية لا تكمن في كمها ونوعها فحسب، وإنما أيضاً فى أماكن توطنها داخل الدولة، إذ أن للمواقع الصناعية الاستراتيجية أثراً كبيراً في مفاهيم الجغرافيا السياسية وعملية بناء القوة الوطنية، في حالتي الدفاع والهجوم، فالتوزيع الجغرافي للصناعات الأساسية له ارتباط وثيق بالاستراتيجية العسكرية، إذ أن حمايتها والمحافظة على استمرارية إنتاجيتها يعتبران من أهم عوامل استمرارية قوة الدولة ومكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولهذا أصبح إتباع اللامركزية، أي **عدم تجميع الصناعات الاستراتيجية في إقليم واحد، من السياسات الاستراتيجية الحكيمة بالنسبة للدول**، كما يحرص المخططون الاستراتيجيون على توطين الصناعات الاستراتيجية بعيداً عن بعضها البعض، وبعيداً عن المدن المكتظة بالسكان أو المنشآت العسكرية الهامة، تجنباً للتدمير والتعطيل.

مما تقدم يتضح الارتباط الوثيق بين وفرة الموارد الطبيعية بأنواعها المختلفة من جهة وبناء القدرة الاقتصادية التي ترتكز عليها القوة السياسية العسكرية من جهة أخرى، كذلك أوضحنا كيف أن الإنتاج الزراعي والصناعي يتوقفان على وجود الموارد الطبيعية كماً ونوعاً، وعلى العوامل الأخرى المساعدة لاستقلالهما. ولهذا أصبح من الضروري اعتماد الدول على قدرتها الاقتصادية إذا أرادت أن تبني قواها السياسية والعسكرية. كما أن المواد الأولية المستعملة في التصنيع الحربي أصبحت مواداً استراتيجية، يتعين للحصول عليها توفر جملة عوامل كالتقدم العلمي والتقني وتوفر رأس المال وسهولة الوصول إلى مواقعها.

تدريب (٣)



١. أذكر ثلاثة جوانب تحرك بها الصناعة الموارد الاقتصادية في الدولة.
٢. لماذا لا تتساوى الدول في مقدراتها الصناعية؟
٣. لماذا يفضل عدم تجمع الصناعة في الدولة في مكان واحد؟ اذكر سببين

أسئلة تقويم ذاتي



- ما هي جوانب اختلاف الموارد المعدنية عن الموارد الغذائية؟
- صنف حالات تواجد المعادن في الدول.
- ماذا يكسب المعادن كونها غير متجددة؟
- ما هي أهم جوانب تأثير المعادن في قوة الدولة؟
- ما هي الدول التي تحتكر ثلثي إنتاج الحديد في العالم؟
- ٨٢% من الفحم الحجري تنتجها دول معينة، ما هي؟
- ماذا نتج عن أزمة الطاقة العالمية في سبعينات القرن العشرين؟
- كم احتياطي النفط عند دول منظمة الأوبك؟
- ما هي المزايا التي تكسبها الصناعة للدولة؟
- لماذا يعتبر التوزيع الجغرافي للصناعة مهما في الدولة؟
- مثل لخطورة امتلاك موارد نفطية كبيرة لدولة ما؟

الخلاصة

عزيزي الدارس

ما الذي درسناه خلال هذه الوحدة؟

حاول تلخيص أهم المواضع التي تناولناها مستعيناً بالأهداف الواردة في صدر الوحدة والفقرات الموجزة التالية.

إن دراستنا لهذه الوحدة فصلت في المقومات الاقتصادية للدولة بدأ بالمقومات الزراعية التي أوضحنا أنها تمثل العمود الفقري للدولة واقتصادها، لكونها الضامن الأفضل للأمن الغذائي وقلنا إن كثرة العاملين في الزراعة لا يعد أمراً كافياً ما لم يصحبه تقدم تكنولوجي وحضاري للشعب، وتم توضيح ذلك في ضوء الموارد الزراعية التي تطور الإنتاج العالمي للغذاء فيها من ١٢٥٠ مليون طن عام ١٩٧٥ إلي ألفي مليون طن عام ١٩٩٦، ورغم ذلك لا يوجد في الواقع بلد مكتفٍ ذاتياً من الغذاء غير أن الدول تختلف في درجات الاقتراب من ذلك.

وقد أوردنا بعض الإحصاءات للمحصولات الغذائية الهامة كالقمح والذرة والشعير وكذلك الحبوب الغذائية الهامة كالخروع والفول السوداني والقطن وخلافها، وقد درسنا بعد ذلك دور المنتجات الزراعية في قوة الدولة وفقاً للفئات الثلاث التي أوردناها للدول وحالات الاكتفاء الذاتي حسب امتلاكها لمقومات الزراعة كالمناخ المناسب والتربة الخصبة والقدرات البشرية والتقنية، وكيف أن الدول التي لا تمتلك أهم تلك المقومات تتسم بضعف في أمنها القومي السياسي والاقتصادي.

وقد انتقلنا بعد ذلك إلي دراسة المواد المعدنية وكونها من أهم المقومات في الدولة مع اختلافها في جانبين مع الموارد الغذائية من حيث التجدد وعدمه وقابلية التخزين الطويلة وعدم قابليتها، وأوضحنا أن الوضع المعدني يقسم بدوره العالم إلي ثلاثة أقاليم هي أقاليم الوفرة والكثرة ثم أقاليم الاكتفاء وأقاليم تتصف بالشح والافتقار،

وعلمنا أن ثلثي إنتاج الحديد في العالم يتركز في أربعة دول وأن ٦٠%من إنتاج العالم من الألمنيوم محتكر لأربعة دول كذلك.

وقد تطرقنا إلي أهم مصادر الطاقة التي تشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، مع توضيح الأهمية القصوى للنفط في العصر الحاضر حيث أوردنا جدولاً مفصلا لحالات امتلاك الاحتياطي النفطي واتضح أن الاحتياطي العالمي المكتشف حتى الآن يبلغ ١١٦٩ مليار برميل.

وأهم ما درسناه عزيزي الدارس دور الصناعة في قوة الوحدة والمزايا الهامة التي تضيفها الصناعة في اقتصاد الدولة مثل تحريك الموارد الاقتصادية الكامنة ورفع مستوي المعيشة والتوسع في التجارة الدولية فضلا عن المساعدة في بناء الترسانة العسكرية.

وكان آخر ما درسناه هو أهمية التوزيع الجغرافي للصناعات في الدولة وعدم تركزها،حيث يفيد ذلك في توزيع التنمية على عموم الشعب وتأمينها في حالة نشوب حرب.

وقد وردت في الوحدة بعض التدريبات والأنشطة وأسئلة التقويم الذاتي التي نرجو أن تكون قد قمت بأدائها جيداً.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

بعد فراغك عزيزي الدارس من الوحدة السادسة ننتقل بك إلى الوحدة السابعة والتي ستدرس فيها الحدود السياسية من حيث أنواعها ووظائفها وأهم الآثار التي تكسبها للدولة وفقاً لطبيعتها.

إجابات التدريبات

تدريب(١)

١.أهم إسهامات الزراعة في اقتصاد الدولة تتدرج في الآتي:

أ. الأمن الغذائي.

ب. توفير فرص عمل.

ج. الدخل القومي.

د. توفير الخام للصناعات المحلية.

٢. المقصود أنه لا توجد دولة لا تستورد قدراً من غذائها من خارجها سواء أكان ذلك كميا بحيث لا يكفي الناتج المحلي أم نوعيا بحيث توجد بعض المحصولات التي لاتنتج في الداخل، والسبب أن الدول ليست متساوية في مقومات الزراعة التي تمتلكها، فلا توجد دولة فيها كل أنواع التربة والمناخ والمياه والمقومات البشرية المطلوبة بنسبة١٠٠%

٣. لا تعتبر دولة قوية، لأن المقومات الطبيعية وحدها لا تكفي،حيث من الضروى امتلاك ما يوازى من المقومات البشرية كالتكنولوجية والكثافة السكانية المناسبة والسياسات الاقتصادية التي تشجع الزراعة وتستثمرها.

تدريب(٢)

رقم العبارة في(أ)	رقم الإجابة المناسبة
١	١٠
٢	٥
٣	٧
٤	٨
٥	٦
٦	٩
٧	٤

٨	٣
٩	٢
١٠	١

تدريب (٣)

١. تحرك الصناعة المواد الاقتصادية الكامنة في الدولة والتي منها التالي:

أ. تستغل الخام الموجود في الدولة.

ب. تعمل على تشغيل المواد البشرية على مختلف فئاتها.

ج. تنشأ عنها مهن أخري كالتجارة والنقل والخدمات وخلافها.

٢. لا تتساوى الدول في مقدراتها الصناعية لعدة أسباب منها:

أ. لا تتساوى في امتلاك المعادن والخام.

ب. لا تتساوى المستويات التكنولوجية.

ج. اختلاف المستويات الثقافية للشعوب.

مسرد المصطلحات

المخزون الاستراتيجي

هو عبارة عن المواد التي يتم توفيرها وتخزينها من أجل التحكم في حالات الندرة ومقابلة حالات انعدامها في الدولة، وقد تكون مواد غذائية أو غيرها.

المحاصيل الزيتية

هي المحاصيل التي تستخدم في صناعة الزيوت النباتية ومنها ((الفول السوداني والسمسم والخروع))

المراجع

١. عبد الله أمين محمود، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨م.

٢. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤، أغسطس ١٩٩٧م.

٣. Statistical Review of World Energy, June, 1996.